

صرح مدير القضاء العسكري التونسي مروان بوقرة بأن ثلاث محاكم عسكرية كلفت بدراسة 182 ملفا تم إعدادها، وتتعلق بتورط الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي في قضايا الفساد. وقال بوقرة إن القضاء العسكري كلف بالتحقيق في قضايا مرفوعة على الرئيس السابق ووزير داخلته رفيق بلحاج قاسم، وتتعلق بمقتل تونسيين أثناء الثورة حيث قضى ثلاثمائة شخص. ومعظم هذه القضايا (130 قضية) من صلاحية القضاء العسكري في العاصمة و15 في صفاقس (270) كلم جنوب تونس).

وأضاف المسؤول التونسي أن القضاء العسكري عليه أن يجري تحقيقات حول من قتل ومن نفذ القتل مباشرة ومن أصدر الأمر بالقتل، مؤكداً أنه يجب تحديد المسؤوليات، وبالتالي يحتاج الأمر إلى وقت كاف لتجري القضايا في إطار القانون.

وسيدأ النظر في أول قضية تسلم إلى القضاء العسكري في 27 يونيو بصفاقس. وهي تتعلق بشرطي يشبه في أنه ارتكب عملية قتل خلال مهامه في الليلة التي تلت فرار بن علي. ومن جهة أخرى، قال المسؤول نفسه إن القضاء العسكري يعد ملفا لطلب تسلم الرئيس زين العابدين بن علي من السلطات السعودية. ولم ترد المملكة حتى الآن على طلبات تونس تسليمها الرئيس السابق. المحاكمة تبدأ الاثنين:

ومن المقرر أن يبدأ القضاء المدني في محاكمة بن علي وزوجته ليلي الطرابلسي الاثنين المقبل في المحكمة الابتدائية بتونس في قضيتي قصري سيدي الطريف وقرطاج المتعلقةتين بحيازة مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي والمجوهرات الثمينة بالنسبة للقضية الأولى، وبامتلاك أسلحة وحيازة مخدرات بالنسبة للقضية الثانية. وذكرت وزارة العدل أن القضية الأولى المتعلقة بقصر سيدي الطريف مرفوعة ضد بن علي وزوجته، ويتهمان فيها بالاستيلاء على أموال عامة، والاختلاس والإضرار بالإدارة العامة. أما القضية الثانية فتتعلق بين علي فقط، وتعرف بقصر قرطاج، ويتهم فيها بالاستيلاء بنية الاستملاك، وشراء وتوريد وتهريب مادة مخدرة بنية الاتجار بها، وكذلك إعداد واستغلال وتهئية محل لتعاطي المخدرات وإخفائها وخبزها وإدخال أسلحة وذخيرة نارية، وعدم الإعلان عن امتلاك آثار منقولة. محام يرفض الدفاع عن "بن علي":

وفي ذات الإطار، أعلن الأمين العام للهيئة الوطنية للمحامين التونسيين محمد رشاد الفري السبت رفضه التام للدفاع عن الرئيس المخلوع في القضية المنشورة ضده لدى المحكمة الابتدائية بتونس. ونقلت وكالة الأنباء التونسية الحكومية عن الفري قوله إنه لن يشرف إلا على تنظيم الدفاع الذي سيجري في إطار هيئة تتألف من خمسة محامين، ضمانا لحسن سير الجلسة وإثباتا لقداسة حقوق الدفاع وشروط المحاكمة العادلة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/06/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraq.com